

Distr.: General
1 May 2019
Arabic
Original: English



مذكرة شفوية مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

تهدّي البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس مجلس الأمن، وتتشرف بأن تحيل طيه رسالة موجهة من رئيس لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة (انظر المرفق). وترجو البعثات الدائمة لألمانيا وبلجيكا وفرنسا لدى الأمم المتحدة إصدار هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بصفتي رئيس لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة لإطلاعكم على معلومات بشأن عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في عام ٢٠١٨، الذي نعتبره متصلاً بعمل مجلس الأمن.

ويتألف جهاز الإجراءات الخاصة من خبراء مستقلين يعيّنهم مجلس حقوق الإنسان ويكلفهم بإعداد تقارير عن حقوق الإنسان وتقديم المشورة بشأنها من منظور مواضيعي أو من منظور خاص ببلدان بعينها. وهناك، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ٤٤ ولاية مواضيعية تغطي جميع حقوق الإنسان و ١٢ ولاية قطرية، يكتسي بعضها أهمية خاصة بالنسبة لمجلس الأمن، لأنها تشمل بلدانا مدرجة ضمن أعمال المجلس (وهي جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والسودان، والصومال، ومالي، وميانمار، والأراضي الفلسطينية المحتلة).

والإجراءات الخاصة هي أكثر آليات حقوق الإنسان يسراً في الوصول إليها، وهي تتلقى "تحذيرات" من أشخاص من جميع أنحاء العالم. وهي غالباً ما تكون أول من يلاحظ بوادر الأزمات الناشئة، وذلك من خلال الزيارات أو الاتصالات التي تجرى مع جميع الجهات المعنية. وعلى نحو أكثر تحديداً، تنظم في إطار الإجراءات الخاصة زيارات إلى البلدان يتراوح عددها بين ٦٠ و ٨٠ زيارة في العام. ويجري أيضاً في إطار الإجراءات الخاصة التعامل مع حالات فردية أو تطورات تشريعية عن طريق إرسال ما يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ رسالة سنوياً تغطي جميع مناطق العالم. كذلك تساهم التقارير المواضيعية في زيادة فهم الحالات المعقدة. وهي تتناول مواضيع تسهم في الوقاية والإنذار المبكر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثمة دوراً وقائياً هاماً يجري أدائه من خلال قدرة الإجراءات الخاصة على مساعدة الدول وهيئات الأمم المتحدة من خلال توفير مشورة الخبراء بشأن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. ويمكن لهذا أن يزود الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، بأدوات تنفيذ في فهم الأزمات الناشئة ومنع وقوعها ومواجهتها.

وعلى مر السنين، اتخذ جهاز الإجراءات الخاصة إجراءات مبكرة بشأن حالات قطرية عديدة، مثل حالة ميانمار أو بوروندي أو جمهورية أفريقيا الوسطى. وإلى جانب الحالات القطرية، يجري من خلال الإجراءات الخاصة التنبيه إلى التطورات المثيرة للقلق المتعلقة بمسائل مواضيعية، من قبيل تغير المناخ والهجرة والحاجة إلى حماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب والتكنولوجيات الجديدة، مثل مسألة الطائرات المسيّرة من دون طيار، والأسلحة الذاتية التشغيل وتأثيرها على حقوق الإنسان، أو تقليص الحيز المتاح للمجتمع المدني. ويشمل منظور المنع الذي يأخذ به المكلفون بولايات جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أظهر التاريخ بالفعل أن الأسباب الجذرية للعديد من الصراعات غالباً ما يكون أساسها عدم المساواة أو التمييز أو الأزمات الاقتصادية.

وعلى الرغم من قدرة الإجراءات الخاصة على تحديد احتمالات وقوع الانتهاكات والإنذار بالتطورات أو الأزمات الناشئة، فإن التحدي الماثل أمامها يكمن في ضمان أن تتصرف الأمم المتحدة والدول الأعضاء على النحو الواجب بناء على تلك المعلومات. والغرض من هذه الرسالة هو توجيه

الاهتمام إلى المعلومات التي تجمع في إطار الإجراءات الخاصة ويمكن أن تهم هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وتيسير الوصول إليها.

وترد المعلومات المتعلقة بالأنشطة المضطلع بها في إطار الإجراءات الخاصة في عام ٢٠١٨ في التقرير السنوي عن الإجراءات الخاصة وإضافته المتعلقة بالوقائع والأرقام (A/HRC/40/38) و A/HRC/40/38/Add.1 انظر (www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/Annualreports.aspx). ويعرض التقرير الدور الذي تؤديه الإجراءات الخاصة في مجال الوقاية والسلام والأمن، بما يشمل سياق الإصلاحات التي يجريها الأمين العام. ومن بين أهدافه أيضا تسليط الضوء على الفرص التي ستيحها التفاعل مع الإجراءات الخاصة بشأن طائفة متنوعة من المسائل.

وحسب المبين في هذا التقرير، فإن بعض التقارير المواضيعية التي نشرها في عام ٢٠١٨ المكلفون بولايات تتعلق بالوقاية أو الإنذار المبكر أو النزاع (أو ما بعد النزاع) أو الأزمات الإنسانية. فقد تناولت المقررة الخاصة المعنية بالحقوق في الغذاء والأزمات والكوارث الإنسانية والحقوق في الغذاء؛ وقدم المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي تقريرا عن إمكانية حصول المشردين قسرا على المياه وخدمات الصرف الصحي؛ وقام المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات بدراسة انعدام الجنسية باعتباره قضية تخص الأقليات. وكان الحق في التعليم الواجب للاجئين محط تركيز المقررة الخاصة المعنية بالحقوق في التعليم، في حين تناول الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة موضوع تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، بما في ذلك المرتزقة والشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وتناولت المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص البعد الجنساني لذلك النوع من الاتجار في حالات النزاع وما بعد النزاع، ولاسيما من حيث علاقته بخطة عمل مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقام المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد بدراسة العلاقة بين حرية الدين أو المعتقد والأمن الوطني. وبحث المقررة الخاصة المعنية بمحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا مسألة الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول وحماية الحق في الحياة. وتناولت المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب التحدي المتمثل في فرض حالات الطوارئ في سياق مكافحة الإرهاب، وكذلك النظم القانونية، مع التركيز على قرارات مجلس الأمن والالتزامات الناشئة عن قانون النزاعات المسلحة وحقوق الإنسان.

واقترحت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخليا برنامجا للعمل الاستراتيجي والمشارك بمنااسبة الذكرى السنوية العشرين للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنشرد الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، قدم دراسة مشتركة مع المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية عن مساهمة العدالة الانتقالية في منع الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وجرائم التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، ومنع تكرارها. وقدم أيضا دراسة عالمية بشأن العدالة الانتقالية.

كذلك تواصل من خلال الإجراءات الخاصة اتخاذ إجراءات مبكرة في سياق عدة حالات قطرية، بوسائل من بينها إجراء توجيه الرسائل وتقديم التقارير إلى الدول وإصدار البيانات والنشرات الصحفية. ومن الأمثلة الجيدة في هذا السياق زيارات المكلفين بولايات إلى البلدان التي تمر بمحالات ما بعد النزاع أو النزاع أو الأزمات، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى أو العراق أو كوت ديفوار أو ليبيا أو مالي.

وبالتالي، فقد يكون ثمة أهمية لعدد من الزيارات التي قام بها المكلفون بولايات في عام ٢٠١٨ إلى بلدان مشمولة بأعمال مجلس الأمن. وتشمل تلك البلدان على سبيل المثال تشاد (المرتقة)، أو كولومبيا (المدافعون عن حقوق الإنسان)، أو ليبيا (المشردون داخليا) أو النيجر (المشردون داخليا والمهاجرون)، أو نيجيريا (الاتجار)، أو الجمهورية العربية السورية (التدابير القسرية الانفرادية)، أو أوكرانيا (حالات الاختفاء القسري والديون الخارجية والتعذيب) أو بنغلاديش في سياق ولاية المقررة الخاصة المعنية بميانمار. وبالإضافة إلى ذلك، قدم العديد من التقارير عن الزيارات التي أجريت في عام ٢٠١٧ مثل الزيارات التي أجريت إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (الإعاقات)، وصربيا وكوسوفو^(١) (الحقوق الثقافية والتعذيب والاختفاء القسري) والعراق (حالات الإعدام بإجراءات موجزة).

وقد بذل جهازنا جهودا في سبيل تحسين تعاونه مع هيئات الأمم المتحدة، من قبيل مجلس الأمن، في ضوء الترابط بين حقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن. وقد تواصل العديد من زملائي في الآونة الأخيرة مع مجلس الأمن، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي. فعلى سبيل المثال، كان هناك بعض التبادلات غير الرسمية بين المكلفين بولايات وأعضاء هذا المجلس. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، شاركت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في اجتماع عقده مجلس الأمن في إطار صيغة آريا بشأن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة. وأرجو لهذه التفاعلات أن تتواصل وتقوى.

ولا يقتصر جهاز الإجراءات الخاصة على تحديد المشاكل، وإنما يقترح أيضا حلولاً لها من خلال ما يقدمه من توصيات. ونحن نعمل حالياً على جمع مزيد من الأمثلة على الكيفية التي أثر بها عملنا بشكل إيجابي على مجالات السلام والأمن والتنمية، بما في ذلك على الصعيد القطري. ويشكل دعم الدول في عملية تحسين حالة حقوق الإنسان جزءاً أساسياً من أي استراتيجية وقائية.

وأنا على ثقة من أن هذه الرسالة والضميمة ستساعدان على توضيح الفائدة التي يمكن أن ينطوي عليها عمل الإجراءات الخاصة بالنسبة لمجلس الأمن. وسيكون من دواعي سروري أنا وزملائي أن نواصل التحاور مع أعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك في المرة القادمة التي تجتمع فيها لجنة التنسيق في نيويورك، بشأن الكيفية التي يمكننا بها مساعدتكم في الاضطلاع بالولاية الوقائية المنوطة بكم، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وبما يتوافق مع الولايات الخاصة بنا.

(توقيع) دانييوس بوراس

رئيس لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة

(١) تفهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).